





## عودة صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية من أوروبا

بطلان امة صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية فر وصل عاصمة ملكه المعبر هاترا  
من أوروبا يوم الاحد بتاريخ ٢٥-٩-١٩٤٩.  
١٩٤٩/٩/٢٧  
رئيس الوزراء  
توفيق ابو الهادي

## القوانين واللائحة

### مختبر الفنون (السيد) الملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٥٣) من الدستور  
ويطاع على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١١-٩-١٩٤٩  
تصدر بمقتضى المادة ٢٥ من الدستور - القانون المؤقت التالي وقام بصداوه

## قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٩

قانون مؤقت معدل لقانون المؤقت لتأجيل بيع الاراضي الزراعية (من نوع الميري  
المجوزة او الموضوعة تأميناً للدين

- ١- يسمى هذا القانون (القانون المؤقت المعدل لقانون تأجيل بيع الاراضي الزراعية المجوزة) او الموضوعة تأميناً للدين  
لدى رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٩) ويحل به من تاريخ صدور القانون المذكور.
- ٢- تعدل المادة (٣) من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٩ بالصورة الآتية:

- ٣- على المدين المشمول بهذه احكام هذا القانون ان يقدم الدين المستحق وقوائمه على ثلاثة اقساط سنوية  
متساوية - القسط الاول في ١ تشرين اول سنة ١٩٤٩ والقسط الثاني - الثالث في ١ تشرين اول من كل  
سنة من السنتين التاليتين لهذا التاريخ. اما الديون التي تستحق بعد تاريخ ١ تشرين اول سنة ١٩٤٩ فيدفع  
نصفها بتاريخ ١ تشرين اول سنة ١٩٥٠ والنصف الثاني في ١ تشرين اول سنة ١٩٥١ - والديون التي  
تستحق بعد تاريخ ١ تشرين اول سنة ١٩٥٠ فيجري دفعها دفعة واحدة في ١ تشرين اول سنة ١٩٥١  
يجوز ان يؤدي القسط المستحق او الدين المستحق بكامله جوباً بسعر يقرره مجلس الوزراء.
- ٣- رئيس الوزراء ووزير العدل والمالية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

## طاول

١٩٤٩-٩-١٣

وزير المالية والاقتصاد  
سليمان سكر  
وزير العدل (بالوكالة)  
محمد الامين الشقيطي  
وكيل رئيس الوزراء  
سعيد الحقي

ينشر فيما يلي نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٤٩ (نظام الشؤون المالية) الذي اقره مجلس الوزراء العالي في جلسته  
للعقد بتاريخ ١١-٩-١٩٤٩ واقرن بتصديق صاحب السمو الملكي قائد حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم  
رئيس الوزراء  
توفيق ابو الهادي

## نظام الدفاع رقم ١ لسنة ١٩٤٩

صادر بمقتضى المادة الرابعة من قانون الدفاع عن شرق الارض لسنة ١٩٣٥

١- تضاف المادة التالية الى نظام الشؤون المالية رقم (٢) لسنة ١٩٤٤

- أ- لا يستوفى رسم قدره واحد بالية من قيمة النقود بالعملة السليمة وثلاثة بالية من قيمة النقود بالعملة المصبة من  
كل تصريح يختص من اقب العملة بمقتضى هذا النظام ويدفع طالب التصريح هذا الرسم قبل صدور ذلك التصريح  
ب- لا يستوفى الرسم المذكور اعلاه من تصريح تحويل النقود تسديداً لثمن بضاعة دفعت رسوم رخصة استيرادها  
ج- يجوز لرئيس الوزراء بموجب امر يصدره بمقتضى هذا النظام ويطاع على تسليب مراقب العملة ان يبين رخص  
الاستيراد التي يمكن ان تقوم مقام تصاريح عمله للبضائع التي تحتوي عليها تلك الرخص  
د- تدفع جميع المبالغ التي تستوفى بمقتضى هذا النظام الى وزارة المالية وتفيد في واردات المادة التي تعود لها  
هـ- يستثنى تلاميذة المدارس من دفع هذا الرسم من اجل المبالغ الموقولة لغايات مدرسية.

٢- يلى نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٤٨

٣- يحمل بهذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.